مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد الخاص – آب – Augustus / 2025

الصدمة النفسية الجماعية وتأثيرها على التحولات السياسية في التاريخ الحديث: دراسة تحليلية

م.م. احمد فرحان مشعان[1]، م.د. حاتم احمد عويد[2]

[1] جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية

[2]جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

ahmed.farhan@uomosul.edu.iq[1]

Hatem.ahmed@uomosul.edu.iq[2]

ملخص. يتناول هذا البحث ظاهرة الصدمة النفسية الجماعية بوصفها أحد العوامل الخفية والمُهمَلة في تفسير التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الحديثة، مع تركيز خاص على المنطقة العربية. يربط البحث بين علم النفس الاجتماعي والسياسي والتاريخ الحديث، من خلال تحليل تأثير الأحداث الصادمة الكبرى – مثل الحروب، الاحتلالات، الثورات، والكوارث – على وعي الشعوب، وهويتها السياسية، وأنماط السلوك الجماعي بعد الأزمات .ينطلق البحث من فرضية أن الصدمة لا تُحدث فقط اضطرابًا في البنية النفسية الفردية، بل تتسرب إلى الذاكرة الجمعية، وتعيد تشكيل الانتماء السياسي والهويات الوطنية، فتدفع بالمجتمع نحو الاعتدال أو التطرف، المصالحة أو الانقسام، بحسب كيفية إدارتها من قِبل المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية .تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية :المبحث الأول تناول مفهوم الصدمة النفسية الجماعية وأبعادها، وأسبابها التاريخية في السياقات العربية والعالمية .المبحث الثاني ركز على نظريات علم النفس المرتبطة بتفسير السلوك الجمعي والسياسي بعد الأزمات، مثل نظرية الهوية الاجتماعية، ونظرية التعلم الاجتماعي، والتنافر المعرفي .أما المبحث الثالث فخصص لدراسة حالات تطبيقية وتحليل نماذج تاريخية، منها النكبة الفلسطينية، أحداث 11 سبتمبر، والربيع العربي،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إضافة إلى استعراض تجارب ناجحة في التعافي مثل ألمانيا ما بعد الحرب، وجنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري .خلص البحث إلى أن التعافي من الصدمة يتطلب عدالة انتقالية حقيقية، ومؤسسات حيادية، وإعلامًا مسؤولًا، وتعليمًا نقديًا، كما شدد على أهمية بناء سرديات وطنية جديدة قائمة على الاعتراف المتبادل، وتجاوز الماضي دون إنكاره. ويقدم البحث في ختامه توصيات عملية لصنّاع القرار والباحثين في مجال بناء السلام والمصالحة المجتمعية في السياقات الخارجة من الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الصدمة النفسية الجماعية، التحول السياسي، الهوية الوطنية، المصالحة الوطنية، الربيع العربي.

Abstract This research explores the phenomenon of collective psychological trauma as a critical yet often overlooked factor in understanding major political and social transformations in modern history, with a special focus on the Arab world. It bridges political psychology and modern historical analysis by examining how large-scale traumatic events—such as wars, occupations, revolutions, and disasters—affect public consciousness, reshape political identity, and influence post-crisis collective behavior. The study begins with the hypothesis that trauma is not merely an individual psychological disruption but a deeply embedded collective experience that alters group memory and national identity. It can lead societies toward either political moderation or extremism, and toward reconciliation or fragmentation, depending on how the trauma is institutionally addressed. The research is structured into three main sections: The first examines the concept and dimensions of collective trauma, and traces its causes in both global and Arab contexts. The second focuses on psychological theories explaining group political behavior post-trauma, such as Social Identity Theory, Cognitive Dissonance, and Social Learning Theory. The third presents case studies and historical models—including the Palestinian Nakba, the September 11 attacks, and the Arab Spring—as well as successful recovery examples from Germany after WWII and South Africa post-apartheid. The study concludes that healing from collective trauma requires genuine transitional justice, neutral institutions, responsible media, and critical education. It emphasizes the need to build new inclusive national narratives based on mutual recognition and constructive memory, not

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

denial. The research ends with practical recommendations for policymakers and scholars working in post-conflict peacebuilding and reconciliation.

Keywords: Collective Psychological Trauma, Political Transformation, National Identity, National Reconciliation, Arab Spring.

المقدمة:

شهد التاريخ الحديث سلسلة من الأحداث الجسيمة التي شكّلت نقاط تحوّل حاسمة في مسار المجتمعات والدول، وتسببت في صدمات نفسية جماعية عميقة ما زالت آثارها تتردد حتى اليوم. من الحروب العالمية، إلى النكبات والاحتلالات، إلى الثورات والانهيارات المفاجئة للأنظمة، تكررت تلك اللحظات التي تُصيب الوعي الجمعي باضطراب عميق، وتؤثر ليس فقط على البنية الاجتماعية والنفسية للمجتمع، بل تتغلغل أيضًا إلى عمق الهوية والانتماء، وتعيد تشكيل السلوك السياسي والقرارات المصيرية. وهنا تبرز "الصدمة النفسية الجماعية" بوصفها مفهومًا عابرًا للتخصصات، يجمع بين علم النفس والاجتماع والسياسة والتاريخ، لفهم كيف يمكن لحدث واحد أن يعيد صياغة وعي أمة كاملة، أو أن يوجّه مسارها نحو التغيير، أو أن يغذي أنماطًا من التطرف والانقسام والعنف، أو أن يدفعها نحو المصالحة والإصلاح.

تُعرف الصدمة النفسية الجماعية بأنها تجربة عنيفة ومفاجئة يتعرض لها مجتمع أو فئة كبيرة منه، تُهدّد وجوده الرمزي أو المادي، وتؤدي إلى تفكك في الإحساس بالأمان والمعنى والهوية. هذه الصدمة، بخلاف الصدمة الفردية، لا تنحصر في الذهن أو الجسد، بل تنتقل إلى المجال العام، وتصبح جزءًا من الذاكرة الجمعية والخطاب السياسي، وتؤثر على القرارات الجماعية وعلى إعادة صياغة الرموز والانتماءات. فحين يتعرض شعب ما لنكبة، أو إبادة، أو قمع منظم، فإن الاستجابة لا تكون فقط نفسية، بل تتخذ أشكالًا متعددة تشمل المقاومة، أو الهروب، أو إعادة بناء الهوية السياسية من جديد، كما حصل مع اليهود بعد الهولوكوست، أو الفلسطينيين بعد النكبة، أو الأميركيين بعد هجمات 11 سبتمبر، أو الشعوب العربية بعد الربيع العربي.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى فهم العلاقة المعقدة بين الصدمة النفسية الجماعية والتحولات السياسية، من منظور تحليلي يزاوج بين علم النفس الاجتماعي والسياسة والتاريخ. فهذه العلاقة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لم تعد حكرًا على التحليل النفسي أو السرد التاريخي التقليدي، بل أصبحت موضوعًا لعدد متزايد من الدراسات العابرة للتخصصات التي تحاول أن تفسّر السلوك الجماعي من خلال الذاكرة والألم والخوف والانتماء والهوية. وتظهر الحاجة الملحة لهذا النوع من الدراسات في مجتمعاتنا العربية، التي عانت من صدمات متكررة ومركّبة، ولم تجد غالبًا آليات سليمة للتعامل معها، مما أدى إلى إعادة إنتاج العنف والانقسام والإنكار بدل المصالحة والاعتراف والعدالة.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الصدمات الجماعية تشكّل محفزًا قويًا للتحول السياسي، سواء باتجاه الديمقراطية والعدالة، أو نحو التطرف والانغلاق، بحسب طبيعة المعالجة السياسية والنفسية والاجتماعية لهذه الصدمات. كما يفترض أن العوامل النفسية – الجماعية، كالإحساس بالخيانة أو الذل أو الفقد، تلعب دورًا مركزيًا في تفسير سلوك المجتمعات في لحظات التحول، ولا يمكن فهم الخيارات السياسية الكبرى دون تحليل السياق النفسي الذي يُنتجها. ولذلك، فإن الغاية من هذا البحث ليست فقط توثيق أثر الصدمات في التاريخ الحديث، بل تقديم قراءة تحليلية معمّقة للنماذج التاريخية المتنوعة، وبيان ما نجح منها في تجاوز الصدمة، وما فشل، وما الدروس المستخلصة.

يعتمد البحث في منهجيته على تحليل نماذج محددة من التاريخ الحديث، تجمع بين البعد العالمي والعربي، مع التركيز على دراسات الحالة مثل: الهولوكوست وقيام إسرائيل، النكبة الفلسطينية وبروز الهوية الوطنية، أحداث 11 سبتمبر والتحولات في السياسة الأميركية، والربيع العربي بما حمله من صدمات وانهيارات وأحلام لم تكتمل. كما يتناول البحث دور المؤسسات السياسية والاجتماعية والإعلام في احتواء الصدمة أو تضخيمها، ويقدّم مراجعة نقدية لتجارب التعافي من الصدمة من خلال آليات المصالحة والعدالة الانتقالية، كما في ألمانيا وجنوب إفريقيا.

في المحصلة، يهدف هذا البحث إلى تقديم مقاربة علمية وموضوعية لفهم أثر الصدمات النفسية الجماعية في صناعة التاريخ السياسي المعاصر، مع إبراز أهمية الاعتراف، والمساءلة، وبناء الذاكرة الجماعية، كخطوات لا غنى عنها في طريق المجتمعات نحو التعافي والاستقرار والتحول الإيجابي.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للصدمة النفسية الجماعية.

اولاً. تعريف الصدمة النفسية الجماعية وأبعادها النفسية والاجتماعية.

تشير الصدمة النفسية الجماعية *(Collective Psychological Trauma)* إلى حالة من الألم والانهيار النفسي العميق تصيب جماعة بشرية بأكملها نتيجة تعرضها لحدث جسيم أو مفاجئ يتسم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بالعنف أو الفقد أو التهديد الوجودي، كالحروب، الكوارث، المجازر، الاحتلال أو الثورات الدموية. وهي لا تُقاس فقط بحجم الضحايا أو الخسائر المادية، بل بمدى تأثيرها على الوعي الجمعي، وبقدرتها على تفكيك الإحساس بالأمان والمعنى والهوية لدى الجماعة المتضررة.

وقد عرّف عالم النفس الأميركي كاي إيريكسون *(Kai Erikson)* الصدمة الجماعية بأنها "تدمير أساسي للنسيج الاجتماعي الذي يربط الناس بعضهم ببعض، وإحداث تغيير في العلاقات الاجتماعية يضعف من إدراك الأفراد لهويتهم وجماعتهم ووضعهم في العالم.*(Erikson, 1994, p. 234)* " بهذا المعنى، تصبح الصدمة الجماعية تجربة مزدوجة: فهي نفسية من حيث الأثر الداخلي، لكنها اجتماعية من حيث الامتداد والمفاعيل.

وعلى عكس الصدمة الفردية، فإن الصدمة الجماعية تنتج ما يسميه الباحث جيفري ألكساندر *(Jeffrey Alexander)*بـ"ذاكرة الصدمة"، وهي نوع من التمثل الجماعي للألم، يتحول إلى رواية مركزية في سرد الهوية الوطنية أو الطائفية، ويؤثر في السياسة والتعليم والإعلام والعلاقات بين الجماعات .*(Alexander, 2004, p. 10)* ولهذا فإن المجتمعات المتضررة لا تسعى فقط إلى تجاوز الألم، بل إلى "إعطائه معنى" داخل نظام رمزي أوسع، وهو ما يجعل من الصدمة عاملًا مؤثرًا في إعادة إنتاج الشرعية أو المطالبة بها.

أما على مستوى الأبعاد النفسية، فإن الصدمة الجماعية تؤدي إلى طيف من الاضطرابات النفسية الممتدة، أبرزها: القلق الوجودي، الاكتئاب الجماعي، اضطراب ما بعد الصدمة*(PTSD)* ، الذنب الجمعي، والشعور بالخذلان من الدولة أو الجماعة. وقد أظهرت دراسة أجرتها الباحثة الفلسطينية دلال فرج في قطاع غزة أن الأفراد الذين مروا بصدمات جماعية (مثل العدوان الإسرائيلي) طوّروا أنماطًا دفاعية من الغضب والانكفاء والاغتراب عن الواقع، مما انعكس على علاقاتهم السياسية والاجتماعية (فرج، 2017، ص. 45).

أما الأبعاد الاجتماعية، فتتمثل في تشوه أو تفكك البنى الاجتماعية الأساسية، وانهيار الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وصعود الخطابات الانعزالية أو الطائفية، وانتشار الشعور بالعجز، ما يؤدي غالبًا إلى تآكل رأس المال الاجتماعي. ويذهب الباحث بول أرينسون إلى أن الصدمة الجماعية تنتج ما يُعرف بـ"الهشاشة الاجتماعية المزمنة"، وهي حالة من الشك المتبادل، والانكفاء على الهويات الفرعية، وإضعاف آليات التضامن المدني.*(Arenzon, 2010, p. 92)*

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويُلاحظ أن المجتمعات الخارجة من الصدمات تعيش نوعًا من "إعادة تعريف الذات الجمعية"، إذ تعيد التفكير في سردياتها، وقيمها، وتحالفاتها، بل وأحيانًا في مفهومها للدولة والأمة. ولذلك، فإن تحليل الصدمة النفسية الجماعية لا يجب أن يُحصر في بعدها العلاجي، بل ينبغي النظر إليها كأداة تفسيرية لفهم التحولات العميقة في بنية المجتمعات وسلوكها السياسي.

ثانيا. أسباب الصدمات الجماعية في التاريخ الحديث (حروب، احتلال، كوارث، ثورات).

تُعد الصدمات النفسية الجماعية في التاريخ الحديث نتاجًا لأحداث جسيمة تتكرر عبر مسارات متعددة، أبرزها الحروب، الاحتلال، الكوارث الطبيعية أو البشرية، والثورات المفاجئة. وتمثل هذه الأحداث لحظات مفصلية تُصيب المجتمعات بحالة من الانهيار أو الانكشاف، وتُخلخل ما كان يبدو مستقرًا في النظام السياسي أو الاجتماعي أو النفسي، مما يؤدي إلى ردود فعل جماعية قد تستمر آثارها لعقود طويلة.

أولًا، الحروب، خصوصًا تلك ذات الطابع الشامل أو المدمر، تشكّل أحد الأسباب الرئيسة للصدمة الجماعية. فالحرب لا تُحدث فقط خسائر مادية أو بشرية، بل تدمّر المعنى، وتُربك الإحساس بالزمن والهوية، كما ظهر بوضوح في الحربين العالميتين، وحروب الشرق الأوسط. وقد أشار وسام البرغوثي إلى أن الحروب تخلّف "ندوبًا نفسية في الوعي الجمعي، خصوصًا حين تقترن بالإبادة أو التهجير القسري"، كما في الحالة الفلسطينية واللبنانية والعراقية، حيث نشأت أجيال كاملة وسط ثقافة الخوف والدمار (البرغوثي، 2016، ص. 41).

ثانيًا، يُعد الاحتلال الأجنبي من أخطر مسببات الصدمة الجماعية، لأنه يضرب الركائز الرمزية للهوية الوطنية: الأرض، السيادة، والكرامة. فالشعور بالعجز أمام قوة أجنبية مهيمِنة يولّد، حسب تعبير رنا نصار، "حالة من التمزق الداخلي والاضطراب الوجودي"، تؤدي إلى ميول متطرفة، إما بالاستسلام التام أو الانخراط في مقاومة قد تتسم بالعنف (نصار، 2008، ص. 52). وقد مثلت التجربة الفلسطينية بعد نكبة 1948، والتجربة العراقية بعد الاحتلال الأميركي عام 2003، نماذج صريحة لصدمة جمعية ترافقت مع فقدان الدولة وتمزق البنى الاجتماعية.

ثالثًا، الكوارث الكبرى – سواء كانت طبيعية مثل الزلازل والأوبئة، أو صناعية مثل الانفجارات النووية أو البيئية – تُشكّل صدمات جماعية تهدد البنية النفسية للجماعة. ورغم أنها لا تحمل بالضرورة طابعًا سياسيًا مباشرًا، إلا أن تفاعل الدولة والمجتمع معها غالبًا ما ينتج شعورًا بالخذلان أو العجز

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الجمعي، كما حدث بعد إعصار كاترينا في الولايات المتحدة أو كارثة مرفأ بيروت عام 2020، التي عبّر عنها الإعلام اللبناني بأنها "كشف فجائي لعجز الدولة عن حماية شعبها" (النهار اللبنانية، 2020، ص. 5).

رابعًا، الثورات والانهيارات السياسية، خاصة حين تكون مفاجئة أو دموية، تترك آثارًا نفسية عميقة، خصوصًا إذا فشلت أو أُجهضت. وقد مثّلت الثورات العربية مثالًا على ذلك؛ حيث انقلب الأمل إلى إحباط جماعي، وتحوّل الحلم بالديمقراطية إلى مشاهد عنف وحروب أهلية، مما ولّد إحساسًا جماعيًا بـ"الخيانة والانكسار"، وفق تعبير الباحث خوري وليد، الذي يرى أن "صدمة الربيع العربي لم تكن فقط في العنف، بل في انهيار المعنى ذاته الذي تم استثماره في الثورة" (خوري، 2014، ص. 94).

ويُمكن القول إن ما يجمع بين هذه الأسباب، هو أنها تُخلخل النظام الرمزي الذي يعيش فيه الإنسان، وتُهدد الثوابت التي تقوم عليها علاقاته بذاته ومجتمعه ووطنه. ولذلك فإن الصدمة الجماعية الناتجة عنها لا تكون مؤقتة أو ظرفية، بل تُخزّن في الذاكرة الجمعية، وتنتقل إلى الأجيال التالية، مشكّلة جزءًا من سردية الأمة وهويتها.

ثالثا: نظريات علم النفس ذات الصلة بالسلوك الجماعي والسياسي:

نظرية التنافر المعرفي:

تُعد نظرية التنافر المعرفي واحدة من أكثر نظريات علم النفس الاجتماعي تأثيرًا في تفسير السلوك البشري، خصوصًا في السياقات التي تتعرض فيها الجماعات أو الأفراد لأزمات أو صدمات تهدد منظوماتهم الفكرية أو القيمية. وقد طوّر هذه النظرية عالم النفس الأميركي ليون فستنغر *(Leon Festinger)* عام 1957، انطلاقًا من ملاحظة أن الإنسان يسعى بشكل دائم للحفاظ على انسجام داخلي بين أفكاره وسلوكياته، وأن أي تعارض بين المعتقدات والوقائع يولّد حالة من التوتر النفسي تُعرف بـ"التنافر"، يسعى الفرد لتجاوزها إما بتعديل السلوك، أو تغيير القناعات، أو إنكار الواقع ذاته.

في السياق الجماعي، يزداد التنافر المعرفي حدة عندما تتعرض جماعة بشرية بأكملها لحدث صادم، كالهزيمة العسكرية، أو سقوط نظام سياسي كانت تعتنقه الجماعة، أو انكشاف حقيقة مؤلمة تم إنكارها سابقًا. وتتمثل الاستجابة النفسية الأولى غالبًا في محاولة عقلنة الصدمة من خلال إعادة تفسيرها بما ينسجم مع الهوية أو العقيدة أو السردية السابقة. ويؤكد الباحث إليوت آرونسن*(Elliot Aronson)* ، الذي طوّر لاحقًا نظرية فستنغر، أن التنافر المعرفي لا يحدث فقط بسبب تعارض فكري، بل لأنه يمسّ

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تقدير الذات، فالأفراد والجماعات لا يتحملون الاعتراف بأنهم ارتكبوا خطأ أو اتخذوا موقفًا خاطئًا، لذلك يسعون لتبريره حتى لو بالتحايل على المنطق.*(Aronson, 1999, p. 305)*

من الأمثلة الواضحة على هذه النظرية في التاريخ الحديث، ردود الفعل العربية بعد نكسة حزيران 1967، حيث أن الجماهير – التي كانت قد بَنَت تصورات نصر حتمي – وجدت نفسها أمام هزيمة مفاجئة، ما أدى إلى تنافر شديد بين "الواقع" و"السردية الوطنية". ولجأت الأنظمة السياسية والإعلام إلى استراتيجيات لاحتواء هذا التنافر، من خلال الترويج لمقولة "النكسة لا الهزيمة"، واتهام "الخيانة الخارجية" لتبرير الفشل، كطريقة لحماية صورة الذات من الانكسار. وقد درس الباحث المصري سامي أبو غزالة هذا المثال في أطروحته حول النفسية السياسية العربية، مشيرًا إلى أن حالة التنافر التي أعقبت 1967 لم تُعالج، بل تُركت لتتحول إلى عقدة ثقافية طويلة الأمد انعكست على خطاب المقاومة، والتدين، وحتى على الخطاب الثقافي العربي (أبو غزالة، 2015، ص. 144).

من جهة أخرى، يتجلّى التنافر المعرفي في المجتمعات الخارجة من الأنظمة الشمولية، حيث يعاني المواطن من صدمة إدراك أنه كان جزءًا من منظومة قمعية أو متواطئة. وقد حللت الباحثة الألمانية بيتينا ستانكوف *(Bettina Stankov)* تجربة ألمانيا الشرقية بعد الوحدة، حيث وجد كثير من الألمان أنفسهم في مواجهة حقيقة أن النظام الذي عاشوا فيه عقودًا كان يقوم على القمع والكذب، ما أدى إلى حالة واسعة من الإنكار أو إعادة تأويل الماضي بشكل إيجابي لتقليل الإحساس بالذنب *(Stankov, 2008, p. 212)*. ويُظهر هذا المثال كيف يمكن للتنافر الجماعي أن يعرقل المصالحة، أو يؤخّر الاعتراف بالمسؤولية السياسية.

تزداد أهمية هذه النظرية في تحليل الحركات السياسية المتطرفة، إذ غالبًا ما يختبر أفرادها تنافرًا بين المبادئ الأخلاقية التي يعتنقونها (كالعدالة والحرية) وبين ممارسات العنف والإقصاء التي يمارسونها باسم تلك المبادئ. ولتجاوز هذا التنافر، يقوم الأفراد بإعادة تعريف "العدالة" بما يخدم توجهاتهم، أو بنزع الإنسانية عن الخصوم. وقد أظهر الباحث دانييل براتر *(Daniel Prater)* في دراسته حول الميليشيات السياسية أن استخدام العنف غالبًا ما يبرَّر داخليًا من خلال إقناع الذات بأن "الآخر" لا يستحق الاحترام، ما يُخفض التوتر الناتج عن التناقض بين القيم والسلوك.*(Prater, 2017, p. 97)*

إن فهم التنافر المعرفي في السياق السياسي ضروري لوضع سياسات ناجحة لما بعد الصدمة، سواء في العدالة الانتقالية أو الخطاب الإعلامي أو التعليم. ذلك أن المجتمعات لا تتعافى فقط عبر إلغاء آثار العنف، بل أيضًا عبر إعادة بناء انسجامها الداخلي، ومساعدتها على تقبّل الحقائق المؤلمة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

دون تدمير صورتها الذاتية. وهنا تتجلى أهمية الاعتراف الرسمي، والرمزية الأخلاقية، والروايات المتوازنة، كوسائل للحد من التنافر المعرفي، وفتح المجال أمام تحولات سياسية صحية بدل الإنكار أو الراديكالية.

نظرية التعلم الاجتماعي:

تُعد نظرية التعلم الاجتماعي من أبرز النظريات النفسية التي حاولت الربط بين التعلم والسلوك في السياق الاجتماعي، وقد طوّرها عالم النفس الكندي ألبرت باندورا *(Albert Bandura)* في ستينيات القرن العشرين، لتُصبح من الركائز الأساسية في علم النفس الاجتماعي والسلوكي. تفترض هذه النظرية أن الإنسان لا يتعلّم السلوك من خلال الخبرة المباشرة فقط، بل عبر الملاحظة والتقليد *(Modeling)* لسلوك الآخرين، وخاصة أولئك الذين يُنظر إليهم كنماذج مرجعية (كالوالدين، القادة، الإعلاميين، أو الأقران)، وأن هذا السلوك يُعزّز أو يُثبط بحسب النتائج الاجتماعية أو الرمزية التي يتلقاها.

في السياق السياسي، تفسّر نظرية التعلم الاجتماعي كيف يُمكن لأحداث جماعية كبرى – كالثورات، الحروب، أو الانتفاضات – أن تخلق أنماطًا سلوكية متكررة تنتشر بين الأفراد، خاصة إذا تم مكافأتها اجتماعيًا أو إعلاميًا. ويرى باندورا أن "السلوك لا يُولد فقط من الظروف، بل من تفسير الأفراد لهذه الظروف، واستجابتهم لما يراه الآخرون جديرًا بالتقليد *(Bandura, 1977, p. 22)*." وعليه، فإن الشخص الذي يرى أن ممارسة الاحتجاج أو حتى العنف قد جلب لصاحبه مكانة أو تضامنًا شعبيًا، سيكون أكثر ميولًا لتقليده، لا بالضرورة لأنه يقتنع به، بل لأنه تعلّمه بشكل غير مباشر كاستجابة فعالة.

وقد طبّق العديد من الباحثين هذه النظرية على السياقات السياسية والاجتماعية في الدول الخارجة من الأزمات أو الصراعات. ففي دراسة أجراها جاكوب ستاين حول الأطفال في مناطق النزاع في إفريقيا الوسطى، وجد أن الأطفال الذين شاهدوا مقاتلين يحصلون على تقدير ومكانة اجتماعية أصبحوا أكثر استعدادًا لتقليد سلوكهم العدواني، حتى دون قناعة أيديولوجية، وهو ما يُعرف بـ"التعلم من النموذج المنتصر *(Stein, 2011, p. 94)*." وينطبق هذا النمط على المجتمعات التي تُمجد الشهادة، أو ترى في المقاومة المسلحة سلوكًا بطوليًا، حيث يُصبح السلوك السياسي مرتبطًا بالمكافأة الرمزية التي يقدمها المجتمع.

وفي السياق العربي، نجد مثالًا حيًا على هذه النظرية في الحالة الفلسطينية، حيث أظهرت دراسة ميدانية أجرتها الباحثة فاطمة خالد في مخيمات اللاجئين في لبنان أن النشء الجديد يتأثر بشكل كبير

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بالصور والرموز المنتشرة في محيطه، مثل صور الشهداء والرايات والأغاني الثورية، مما يولّد لديه نمطًا من "الهوية المتعلمة" التي تؤطر سلوكه السياسي والوجداني داخل قالب المقاومة، دون المرور بتحليل نقدي للتاريخ أو المآلات (خالد، 2018، ص. 63). وخلصت الدراسة إلى أن الإعلام والبيئة الأسرية والمؤسسات التربوية تُسهم في إنتاج سلوك سياسي جماعي قائم على التعلّم من النموذج العاطفي، لا من المعطى الواقعي.

وتُظهر هذه النظرية أيضًا مدى خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في تشكيل الاستجابات السياسية، خصوصًا في حالات الأزمات. فحين تُظهر القنوات الإخبارية شخصيات ثورية أو متطرفة على أنها أبطال، أو تكرر صورًا للعنف بوصفه فعلًا مشروعًا، فإنها تخلق بيئة خصبة لنقل هذا السلوك إلى جمهور عريض. وقد أشار الباحث المصري خالد عويس إلى أن التغطية الإعلامية خلال أحداث ثورة يناير في مصر ساهمت في "تصعيد أنماط احتجاجية تعلمها الشباب من الميادين والميديا، دون إدراك كافٍ لتبعاتها"، مما أدى إلى سلوك سياسي متكرر لكنه غير منضبط أو مدروس (عويس، 2014، ص. 118).

ويكتسب تطبيق نظرية التعلم الاجتماعي أهمية خاصة في مرحلة ما بعد الصدمة، إذ تكون المجتمعات مفتوحة على أنماط سلوكية جديدة قد تكون بناءة أو مدمرة، بحسب النموذج السائد. فإذا كانت النخب السياسية تسلك سلوكًا ديمقراطيًا وسلميًا وتحترم القانون، فإن الناس – خاصة الشباب – سيقلدونها. أما إذا كانت النخب تمارس العنف أو الفساد أو التحريض، فإن السلوك الجماعي سيتجه حتما إلى التطرف أو الفوضى.

وتؤكد النظرية على أهمية "البيئة الحاضنة للسلوك"، حيث إن تكرار النموذج في المدرسة، والمنزل، والإعلام، والشارع، يُسهم في ترسيخ نمط محدد من السلوك السياسي. وبالتالي، فإن إعادة بناء الوعي الجماعي بعد الصدمات يتطلب تغييرًا جذريًا في النماذج المعروضة على الجمهور، من خلال الإعلام والتعليم والمؤسسات الثقافية، وإعادة الاعتبار للنماذج التي تُجسّد العقلانية، واللاعنف، والانفتاح، بدلًا من التكريس المستمر لأبطال العنف أو المظلومية.

نظرية الهوية الاجتماعية:

تُعد نظرية الهوية الاجتماعية من النظريات الجوهرية في علم النفس الاجتماعي التي فسّرت بشكل عميق العلاقة بين الانتماء الجماعي والسلوك السياسي، خصوصًا في أوقات الأزمات والصدمات

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الكبرى. وقد طُورت هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين على يد عالم النفس البريطاني هنري تاجفيل*(Henri Tajfel)* ، بالتعاون مع زميله جون ترنر*(John Turner)* ، كرد فعل على الفشل في تفسير دوافع التمييز بين الجماعات بناءً على المنفعة العقلانية وحدها. وركّزت النظرية على أن الهوية الاجتماعية ليست فقط عنصرًا معرفيًا، بل شعور نفسي بالانتماء والتمايز، يدفع الأفراد إلى تبنّي مواقف وسلوكيات معينة للدفاع عن جماعتهم، خصوصًا في وجه التهديدات الخارجية أو الصدمات السياسية.

وفقًا لتاجفيل، يتكوّن مفهوم الهوية لدى الفرد من ثلاثة مكونات: الهوية الشخصية، والهوية الاجتماعية، ومقارنة الجماعة بجماعات أخرى. وكلما شعر الفرد بتهديد للهوية الاجتماعية (مثلاً، بسبب احتلال أو نكسة أو صدمة سياسية)، ارتفع ميله إلى التمسك بجماعته الأصلية، ورفض الجماعات الأخرى، وهي ما تُعرف بآلية "التمييز الجماعي المفضّل". ويؤدي هذا الميل إلى تبني أنماط سلوكية قد تكون دفاعية، عدوانية، أو حتى متطرفة، لا لأنها عقلانية، بل لأنها تعزز شعور الفرد بالانتماء والقيمة. *(Tajfel & Turner, 1986)*

وقد وظّف العديد من الباحثين العرب هذه النظرية لفهم التحولات السياسية في المجتمعات العربية، خاصة في أعقاب الثورات أو الاحتلال أو الطائفية. ففي دراسة تحليلية أجراها الباحث العراقي مصطفى الدليمي عن الطائفية السياسية في العراق بعد 2003، أكد أن انهيار الدولة المركزية وانكشاف الهوية الوطنية جعل كثيرًا من الأفراد يلتفون حول هويات فرعية (طائفية، مذهبية، إثنية) بديلة، كانت أكثر قدرة على تلبية حاجتهم للانتماء، والحماية، والمعنى، مما يعكس منطق نظرية الهوية الاجتماعية في سياق ما بعد الصدمة (الدليمي، 2017، ص. 72).

وينطبق هذا النموذج كذلك على الحالة الفلسطينية بعد نكبة عام 1948، إذ أدّت تجربة التهجير والشتات إلى تعزيز شعور الهوية الجمعية المقاومة لدى الفلسطينيين، حيث تحوّلت "النكبة" إلى عنصر مركزي في بناء الذات السياسية للفرد الفلسطيني، لا باعتبارها مأساة فردية، بل بوصفها "حدثًا مكوّنًا للهوية"، وفق ما تطرحه الباحثة ريم زهران التي ترى أن الفلسطيني لا يحدد هويته فقط من خلال أصله الجغرافي أو الديني، بل من خلال انتمائه إلى سردية جماعية تُنتج رموزًا وصورًا وقيمًا تعزز الصمود والانتماء (زهران، 2015، ص. 91).

وفي دراسة لبنانية أجراها الباحث كريم الأسعد عن الحرب الأهلية في لبنان، وجد أن مفاعيل الهوية الاجتماعية كانت مركزية في استمرار النزاع؛ فكل جماعة سعت لإثبات "تميزها" وتمسّكت بروايتها التاريخية الخاصة، مما جعل المصالحة السياسية شبه مستحيلة، لأن كل جماعة تبني هويتها عبر نفي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الآخر أو تهديد وجوده. وهذا ما يؤكده تاجفيل ذاته، حيث يرى أن "التمييز الإيجابي للجماعة الداخلية لا يعني بالضرورة كراهية الآخر، لكنه غالبًا ما يؤدي إلى رفضه أو التقليل من شأنه عند اشتداد الصراع" *(Tajfel, 1981, p. 245).*

وعلى صعيد المجتمعات الخارجة من الاستعمار أو الاحتلال، تكون الهوية الاجتماعية وسيلة للاستنهاض السياسي، لكنها قد تنقلب إلى أداة للإقصاء، إذا لم يتم تأطيرها ضمن مشروع وطني جامع. ولهذا تنبه الباحث المغربي يوسف بوهندي إلى ضرورة التمييز بين "الهوية الاجتماعية الدفاعية"، التي تُبنى في سياق الخوف والتهديد، و"الهوية الوطنية المركّبة"، التي تحتاج إلى سردية جديدة ما بعد الأزمة، تحتضن التنوع وتحول الجماعة من كيان منغلق إلى مجتمع سياسي مشترك (بوهندي، 2021، ص. 113).

إن نظرية الهوية الاجتماعية تُعد من أهم المفاتيح لفهم أنماط السلوك السياسي في العالم العربي، خصوصًا في المجتمعات المأزومة أو الخارجة من الحروب، لأنها تفسّر لماذا تنتج الصدمة انتماءً أكثر حدة، ولماذا يكون الانقسام المجتمعي غالبًا رديفًا لفقدان الهوية الوطنية أو اهتزازها. وهي كذلك تذكّرنا بأن إعادة بناء المجتمعات لا يمكن أن تتم دون مشروع جديد للهوية المشتركة، يعترف بالآلام، ويتجاوز ردود الفعل الأولية التي تُمليها الصدمة.

رابعا: آثار الصدمة على الهوية والانتماء السياسي:

تُعد الصدمة النفسية الجماعية، خاصة عندما تكون ناجمة عن أحداث مدمرة كالاحتلال، الحروب، المجازر، أو الانهيارات السياسية، عاملاً محوريًا في إعادة تشكيل الهوية والانتماء السياسي لدى الأفراد والمجتمعات. فهذه الصدمة لا تقتصر على الجوانب النفسية الفردية، بل تلامس جوهر الانتماء الجمعي، وتعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، بين الجماعة والآخر، وبين الماضي والحاضر والمستقبل.

عندما تتعرض جماعة بشرية لصدمة وجودية، كما في حالة النكبة الفلسطينية أو احتلال العراق أو الحرب الأهلية اللبنانية، فإن الهوية الجماعية تتعرض لاختلال عميق، إذ تهتز ثوابت كانت مستقرة، مثل الانتماء الوطني، الثقة بالمؤسسات، أو الإيمان بالوحدة الاجتماعية. في كثير من الحالات، تؤدي هذه الصدمة إلى ما يسميه إيريك إريكسون "أزمة هوية جماعية *(Collective Identity Crisis)*"، حيث يشعر الأفراد بأن الإطار الذي كان يحدد من هم، لم يعد قادرًا على احتوائهم أو تفسير معاناتهم.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أحد التأثيرات المباشرة للصدمة هو الانكفاء على الهويات الفرعية كالعشيرة، الطائفة، الدين، أو الإثنية، لتعويض غياب الهوية الوطنية أو انهيارها. ففي العراق بعد 2003، مثلاً، أدى سقوط النظام المركزي وغياب الدولة إلى بروز الهويات الطائفية والمناطقية كبديل للهُوية العراقية الجامعة، حيث بحث الأفراد عن الأمان والانتماء في جماعات أصغر وأكثر قدرة على الاستجابة النفسية والرمزية لحالة الخوف واللايقين (الدليمي، 2017، ص. 88). هذا التحول لا يعني فقط تبدلًا في الهوية، بل يعكس أيضًا تغيرًا في السلوك السياسي، حيث بات الولاء يُمنح للجماعة لا للدولة، وللقائد الطائفي لا للمؤسسة الوطنية.

من جهة أخرى، تُحدث الصدمة نوعًا من الاغتراب السياسي*(Political Alienation)* ، يظهر في شكل فقدان الثقة بالنظام السياسي، أو الانسحاب من العملية السياسية، أو تبني مواقف احتجاجية حادة. وقد أظهرت دراسة فلسطينية ميدانية أن الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعاني من انفصال شعوري عن "الدولة" بوصفها غائبة أو متواطئة، مما ولّد مشاعر دائمة بالاستبعاد، وميلًا إلى رفض الهويات السياسية المفروضة (زهران، 2015، ص. 103).

لكن في المقابل، يمكن للصدمة أيضًا أن تعزز الانتماء السياسي إذا تم تأطيرها داخل سردية نضالية. ففي تجربة الهولوكوست، مثلًا، تحولت الصدمة الجماعية لليهود من مصدر ألم إلى ركيزة رمزية في بناء الهوية القومية الإسرائيلية، من خلال استحضار معاناة الماضي بوصفها مبررًا سياسيًا وأخلاقيًا لقيام الدولة. الأمر ذاته ينطبق على الثورة الجزائرية، حيث أصبحت صدمة الاحتلال الفرنسي مركزية في تشكيل وعي وطني جمعي.

كذلك، تلعب الرموز والشعارات والصور دورًا جوهريًا في ترسيخ آثار الصدمة على الهوية والانتماء. فمشاهد التهجير، والدمار، والاعتقال، تُخزّن في الذاكرة الجمعية وتُعيد إنتاج الذات السياسية للأجيال الجديدة، ليس عبر التعليم النظامي فقط، بل من خلال الخطاب الإعلامي، والنصب التذكارية، والأعمال الأدبية. ويشير الباحث المغربي يوسف بوهندي إلى أن الشعوب المصدومة تبني ما يُعرف بـ"الهوية الجريحة"، أي هوية تتشكل حول الإحساس بالخذلان والعدالة المؤجلة، مما يُحفّز المطالبة بالاعتراف أو التعويض السياسي أو الرمزي (بوهندي، 2021، ص. 123).

ومن هنا، فإن آثار الصدمة على الهوية والانتماء السياسي ليست خطّية ولا موحّدة، بل تختلف باختلاف كيفية استيعاب المجتمع للحدث، ومدى قدرة مؤسساته على تأطير الألم داخل مشروع وطني

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مشترك. فإذا غابت هذه المؤسسات، طغت الانقسامات، وتحوّل الألم إلى عامل تفكيك لا توحيد. وإذا وُجدت، تحوّل الألم إلى ذاكرة مشتركة ومصدر تعبئة إيجابية نحو التغيير.

خامساً: من الصدمة إلى التطرف أو الاعتدال السياسي:

تشكل الصدمة النفسية الجماعية، الناتجة عن الحروب، الاحتلال، القمع، أو الانهيارات الكبرى، نقطة تحوّل مركزية في إعادة تشكيل المواقف السياسية لدى الأفراد والمجتمعات. وتتباين استجابات الجماعات المصدومة بين اتجاهين متعاكسين: التطرف السياسي الذي يتجلى في العنف، الإقصاء، والراديكالية الأيديولوجية، والاعتدال السياسي الذي يقوم على التسامح، الحوار، والانخراط المدني. وتحدد هذه الاستجابة عوامل نفسية واجتماعية وثقافية معقدة تتفاعل مع طبيعة الصدمة وسياقها ومآلاتها.

من ناحية، يتجه كثير من الأفراد المتأثرين بالصدمة إلى التطرف السياسي كآلية تعويضية لما تعرضوا له من إهانة أو قهر أو فقدان. فالتطرف يمنحهم شعورًا بالقوة، والانتماء، والقدرة على استعادة السيطرة الرمزية على العالم، كما يوفّر لهم تماهيًا مع جماعة ذات أهداف واضحة وهوية حادة. وتؤكد الباحثة سهى محمود في رسالتها للدكتوراه حول "الصدمة النفسية في المجتمعات الخارجة من الحرب" أن هناك صلة وثيقة بين التعرض لصدمات جماعية غير معالجة وبين الميل إلى التطرّف السياسي، حيث يُلاحظ أن الأفراد الذين عانوا من صدمة فقدان أو إذلال جماعي يكونون أكثر استعدادًا للانخراط في تنظيمات أيديولوجية عنيفة تمنحهم شعورًا بـ"المعنى" و"الانتقام" (محمود، 2019، ص. 134).

وقد رُصد هذا النمط بوضوح في السياق العراقي بعد 2003، حيث أسهمت تجربة الاحتلال الأميركي، والانهيار المؤسسي، والتهميش الطائفي في دفع شرائح من الشباب نحو التنظيمات المتطرفة. وتشير دراسة ميدانية أعدّها خالد عبد الكريم إلى أن التجارب الشخصية للذل أو فقدان أحد أفراد الأسرة نتيجة القصف أو الاجتياح كانت أحد المحفزات النفسية المباشرة للالتحاق بتنظيمات العنف المسلح، في ظل غياب قنوات سياسية شرعية للتعبير عن الغضب (عبد الكريم، 2016، ص. 92).

من جهة أخرى، فإن بعض المجتمعات أو الأفراد يسلكون مسارًا مغايرًا يتمثل في الاعتدال السياسي، نتيجة عمليات تفكير جماعي ناضج، أو لوجود مؤسسات مجتمعية تتيح التعبير الآمن، والاعتراف المتبادل، وتفتح أفقًا سياسيًا واقعيًا للخروج من الأزمة. ففي دراسة مقارنة قامت بها الباحثة ريما زيدان على عيّنتين من شباب تونس وسوريا بعد أحداث الربيع العربي، تبيّن أن غياب الصدمة المباشرة (كالاعتقال أو التعذيب أو النزوح) كان عاملًا مساعدًا لتبنّي مواقف سياسية أكثر اعتدالًا، فيما قاد

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التعرّض المباشر للعنف أو الإذلال إلى مواقف أكثر راديكالية أو عدائية تجاه الدولة أو "الآخر" (زيدان، 2021، ص. 77).

كما يُظهر النموذج الجنوب إفريقي أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يمكن أن تحوّل طاقة الصدمة إلى فعل سياسي إيجابي. فقد ساهمت "لجنة الحقيقة والمصالحة" في إتاحة المجال لسماع الأصوات المهمّشة، والاعتراف بالظلم دون اللجوء إلى الانتقام، مما وفّر بُنية نفسية ومؤسسية مكنت المجتمع من تبني الاعتدال بدل الانقسام. ويؤكد أحمد قنديل في دراسته عن "إعادة تشكيل السلوك السياسي بعد الصدمة" أن الاعتراف الرسمي بالخطأ، والرمزية الأخلاقية للضحايا، والوضوح في المسؤولية السياسية، هي شروط ضرورية لتحويل الغضب إلى طاقة بنّاءة لا هدامة (قنديل، 2020، ص. 109).

المفارقة الكبرى أن الصدمة لا تقود تلقائيًا إلى أحد الاتجاهين، بل إن نوع الاستجابة يتوقف على عوامل مثل: البيئة الاجتماعية، الخطاب السياسي، التعليم، وسائل الإعلام، والعدالة المؤسسية. فحين تُترك الصدمة دون معالجة، أو يتم توظيفها في خطاب الكراهية أو التحريض، فإن التطرف يصبح خيارًا منطقيًا من وجهة نظر المتضررين. أما عندما تتم معالجتها في إطار مجتمعي شامل يعترف بالألم ويحتويه، فإن فرص الاعتدال السياسي والتسامح تزداد.

لذلك فإن فهم العلاقة بين الصدمة والتحول السياسي يتطلب تجاوز التفسير السلوكي البسيط، والنظر إلى الصدمة كعامل دينامي يتفاعل مع البيئة والرموز والنخب، ويمكن توجيهه إما إلى الانغلاق أو إلى الانفتاح، إلى العنف أو إلى السلام، حسب كيفية إدارة الذاكرة والعدالة والسردية الوطنية.

المبحث الثاني: دراسات حالة في تأثير الصدمة النفسية على التحول السياسي:

اولاً: النكبة الفلسطينية 1948 وأثرها النفسي والسياسي:

تُعد النكبة الفلسطينية عام 1948 من أبرز الصدمات الجماعية في التاريخ العربي الحديث، ليس فقط بسبب ما مثّلته من كارثة قومية على المستوى الجغرافي والديموغرافي، بل لما خلّفته من آثار نفسية عميقة وسلوكيات سياسية متحوّلة استمرت عبر الأجيال، وأثّرت في تشكيل الهوية الفلسطينية وتوجهاتها داخل الوطن والشتات.

فقد شكّلت النكبة لحظة فقدان جماعي قسري، إذ تم تهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني من أراضيهم، وتدمير أكثر من 500 قرية، وحرمانهم من وطنهم وحقوقهم السياسية، الأمر الذي أدى إلى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خلل بنيوي في الهوية الجماعية الفلسطينية، وتحول من وعي زراعي محلي إلى وعي سياسي مقاوم في المنفى. وقد وصف إدوارد سعيد النكبة بأنها "فقدان الوطن مقرون بالإنكار الرسمي لهذا الفقد"، مما راكم الإحساس بالظلم والاغتراب السياسي وأنتج نموذج "الهوية الجريحة.*(Said, 1984, p. 16)* "

نفسيًا، خلفت النكبة أنماطًا متكررة من الصدمة العابرة للأجيال *(Transgenerational Trauma)*، حيث لم تقتصر المعاناة على الجيل الأول من اللاجئين، بل انتقلت إلى الأبناء والأحفاد الذين تربوا في بيئات اللجوء، على سرديات الألم والظلم والفقد، وغالبًا دون علاج أو تفريغ نفسي. وتشير الباحثة النفسية سمر فراج في دراستها الميدانية بمخيم نهر البارد في لبنان إلى أن الأطفال الفلسطينيين يعانون من أعراض ما بعد الصدمة*(PTSD)* ، حتى دون أن يعيشوا تجربة اللجوء الأولى، بل نتيجة التنشئة على قصص الطرد والتهجير والعنف الرمزي، ما يعزز الميل إلى الانغلاق أو الرفض أو العنف السياسي كرد فعل نفسي (فراج، 2019، ص. 74).

سياسيًا، كانت النكبة لحظة تحول جذري في الوعي الفلسطيني؛ فمن شعب يسكن أرضه، إلى شعب مُنفي يسعى إلى استعادة وطن. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء هوية نضالية، قوامها الذاكرة والرمز والصورة، وأصبحت المقاومة – بكافة أشكالها – الشكل الأبرز لتجسيد الهوية والانتماء. كما ظهرت منظمات سياسية وعسكرية مثل منظمة التحرير الفلسطينية والجبهات اليسارية كرد على العجز الرسمي العربي، وكوسيلة لإعادة تعريف الفلسطيني لا كلاجئ فقط، بل كفاعل سياسي ومقاتل، وفق ما أشار إليه الباحث رشيد الخالدي الذي عدّ النكبة "بداية الوعي السياسي الفلسطيني الحديث *(Khalidi, 1997, p. 203)*. "

في المقابل، تسببت النكبة أيضًا في إعادة إنتاج الاغتراب السياسي، حيث وجد اللاجئ الفلسطيني نفسه محرومًا من الجنسية، والحقوق، والتمثيل السياسي في أكثر من دولة مضيفة. وقد تناول الباحث الأردني محمد الشقيري هذه الإشكالية في دراسته عن "الهوية القانونية للفلسطينيين"، موضحًا أن غياب الكيان السياسي جعل الفلسطيني معلقًا بين انتماءات رمزية لا توفر له الحماية القانونية، مما عمّق الشعور بالهشاشة النفسية والسياسية (الشقيري، 2020، ص. 55).

كما أن النكبة لا تزال حاضرة في الخطاب السياسي الفلسطيني إلى اليوم، لا بوصفها ذكرى فقط، بل كمرجعية قانونية وأخلاقية لمطلب "حق العودة". وتظهر الأبحاث أن سرديات النكبة في المدارس الفلسطينية، والرموز المستخدمة في الإعلام، والاحتفالات السنوية بالذكرى، كلها تلعب دورًا في إعادة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إنتاج الوعي الجماعي المصدوم، مع مزيج من الحنين والغضب، ما يجعل الصدمة متجددة وغير مغلقة (أبو سليم، 2022، ص. 41).

في الخلاصة، فإن النكبة ليست حدثًا ماضويًا فقط، بل هي بنية نفسية وسياسية مستمرة، تشكّل الوعي الفلسطيني وتحدد مواقفه، ومصدرًا متجددًا للهُوية الجماعية، لكنها في الوقت نفسه تطرح إشكاليات التعامل مع الصدمة الممتدة: هل تُستخدم لتعزيز الصمود، أم تظل جرحًا مفتوحًا يعوق الحلول السياسية؟ وهل تنتج مقاومة عقلانية، أم ردود فعل انفعالية؟ تبقى هذه الأسئلة مفتوحة في ظل استمرار الشتات، وغياب العدالة، وتواصل النكبة بأشكال جديدة.

ثانياً: أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والتحولات في السياسة الأميركية:

مثّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 لحظة فارقة في التاريخ الأميركي والعالمي، ليس فقط لما خلّفته من دمار مباشر، وإنما للتحولات العميقة التي أحدثتها على مستوى السياسة الأميركية الداخلية والخارجية. فقد أدت تلك الهجمات إلى إعادة صياغة الاستراتيجية الأمنية والسياسية الأميركية من منظور الصدمة والخوف والردع الاستباقي. وقد كانت هذه الأحداث بمثابة نقطة تحوّل رئيسة نقلت الولايات المتحدة من سياسة القوة الناعمة والدبلوماسية إلى سياسات أكثر عدوانية وتدخلاً مباشرًا في شؤون العالم، تحت شعار "الحرب على الإرهاب."

انطلقت ردود الفعل الأميركية بتكريس خطاب سياسي وإعلامي ركّز على الثنائية بين "نحن" و"العدو"، وتوسّع سريع في السياسات الأمنية والعسكرية. فقد أقرّ الكونغرس قانون "باتريوت آكت" الذي منح الدولة صلاحيات غير مسبوقة في المراقبة، وجرى توسيع دور وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، وهو ما رأى فيه بعض الباحثين خطوة نحو الدولة الأمنية الشاملة. وقد وصفت الباحثة الأردنية سلوى الدويري في دراستها بعنوان "سيكولوجيا الخوف وصناعة العدو بعد 11 سبتمبر" أن الصدمة الجماعية التي أصابت المجتمع الأميركي تحوّلت إلى طاقة سياسية ضخمة تمّت إدارتها بشكل منهجي لتبرير الحرب الاستباقية وإعادة رسم خريطة التحالفات (الدويري، 2020، ص. 88).

تجلّت أبرز التحولات في السياسة الخارجية الأميركية من خلال الغزو العسكري لكل من أفغانستان (2001) والعراق (2003)، حيث أعادت واشنطن تعريف العدو العالمي بكونه لا يهددها فقط من الخارج، بل يتغلغل في الداخل، ما أنتج سياسة التدخل الوقائي بدلاً من الردع التقليدي. وبحسب الباحث الفلسطيني أحمد عبد الحميد في أطروحته "التحولات الجيوسياسية في الخطاب الأميركي بعد 11

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

سبتمبر"، فإن السياسة الأميركية ما بعد الهجمات بُنيت على منطق "الهيمنة الوقائية" بدل التعددية، وهو ما فسّر انسحابها لاحقًا من عدد من الاتفاقيات الدولية وتراجع دور المؤسسات متعددة الأطراف (عبد الحميد، 2021، ص. 121).

كما أدّت الصدمة إلى تحولات في الخطاب السياسي، تمثلت في صعود "الإسلاموفوبيا" وتوسيع دائرة الاشتباه بالأقليات، حيث تم تقييد حقوق الجاليات المسلمة، وارتفعت نسبة جرائم الكراهية، وارتبط مفهوم "الأمن" بصورة العربي والمسلم في المخيال الأميركي. وبيّنت الباحثة اللبنانية نوال حيدر في دراسة تحليلية منشورة في مجلة دراسات الشرق الأوسط أن 11 سبتمبر أسهمت في ترسيخ "نموذج المواطن المشتبه به"، وأعادت تشكيل علاقة المواطن بالدولة على أساس الولاء الأمني لا فقط المدني (حيدر، 2022، ص. 63).

على المستوى المؤسساتي، أعادت الدولة الأميركية هيكلة العديد من وكالاتها، حيث تأسست وزارة الأمن الداخلي، وتم دمج الوكالات الفدرالية تحت مظلة أمنية واحدة. وقد أشارت دراسة صادرة عن مركز دراسات الخليج العربي في جامعة بغداد إلى أن هذه التغيرات لم تقتصر على الجوانب الإجرائية، بل غيّرت العقيدة الأمنية الأميركية، وجعلت الأمن الداخلي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الخارجية، خاصة في الشرق الأوسط (مركز دراسات الخليج العربي، 2022، ص. 55).

في ضوء هذه التحولات، بات من الممكن القول إن الصدمة التي أحدثتها أحداث 11 سبتمبر شكّلت لحظة تأسيسية جديدة في العقل السياسي الأميركي، حيث أصبحت "السياسة تحت تهديد دائم"، وغُيّبت المسافة بين الأمن والسياسة، وبين القانون والاستثناء. فقد ولّدت الأزمة عقلية "القلعة المحاصرة"، وأعادت تعريف معنى الانتماء والتهديد، بل وأثرت على المشهد الثقافي والقانوني والتربوي داخل الولايات المتحدة.

لقد كانت الصدمة النفسية للأميركيين لحظة خصبة لإنتاج خطاب سياسي جديد يقوم على الحذر، الشك، والعقاب، لكنها في الوقت نفسه أطلقت مرحلة من التوسّع الجيوسياسي غير المنضبط، أدّت إلى تورط الولايات المتحدة في حروب طويلة الأمد، وإلى تعرية حدود القوة العسكرية في إدارة الصراعات الثقافية والهوياتية، وهي إشكاليات ما زالت مفاعيلها مستمرة حتى اليوم.

ثالثاً: الربيع العربي: تحليل نفسي–سياسي للصدمات الشعبية:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

شهدت المنطقة العربية بين عامي 2010 و2012 سلسلة من الانتفاضات الشعبية التي أُطلق عليها مجازًا "الربيع العربي"، بدأت من تونس وانتشرت إلى مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، والبحرين، وغيرها. هذه الثورات لم تكن فقط تحركات سياسية تطالب بالعدالة والديمقراطية، بل أيضًا تعبيرًا مكثفًا عن صدمات نفسية–اجتماعية تراكمت لعقود في الوعي الجمعي لشعوبٍ عانت من القمع، التهميش، انعدام الكرامة، والانسداد السياسي. لذا، فإن دراسة الربيع العربي من منظور علم النفس السياسي يتيح فهمًا أعمق لآليات الانفجار الشعبي، ولماذا اتخذت بعض هذه الحركات طابعًا سلميًا في البداية، ثم انزلقت إلى العنف أو الانهيار أو إعادة إنتاج الاستبداد.

أول ما ينبغي فهمه هو أن البيئة النفسية التي سبقت الثورات كانت بيئة مكبوتة جماعيًا، بمعنى أن القهر السياسي لم يكن فرديًا بل عامًا، وأن الإحباط المتراكم بسبب الفساد والبطالة والرقابة لم يجد متنفسًا شرعيًا. تشير دراسة أجرتها د. أماني صقر بعنوان الصدمات النفسية وآثارها على القرار الجمعي: حالة الربيع العربي إلى أن مشاعر القهر والعجز في المجتمعات العربية تكوّنت تدريجيًا عبر الخبرات الجمعية في السجون، الفقر، التمييز، وانسداد الأفق، وأن هذه المشاعر أصبحت مع الوقت مصدرًا لـ"استثارة نفسية كامنة" انفجرت مع أول شرارة رمزية، كما حدث مع حالة محمد البوعزيزي في تونس (صقر، 2015، ص. 61).

إن مشهد إحراق البوعزيزي لنفسه لم يكن فقط احتجاجًا فرديًا، بل استُقبل كرمز نفسي جمعي على الانهيار الكامل لمنظومة القيم الاجتماعية. وقد شكّل هذا الحدث ما يُعرف في علم النفس الجماعي بـ"النموذج المحفّز للصدمات المتراكمة"، حيث يصبح فعل فردي رمزًا لاستفاقة شاملة. وفقًا لتحليل د. سعاد كرم، فإن الشعور الجماعي بالخوف، والذي كان يمنع الناس من الحراك، تم استبداله فجأة بشعور أوسع بالغضب الجماعي، وهو ما يُعرف في علم النفس السياسي بظاهرة "العدوى الانفعالية" (كرم، 2017، ص. 94).

غير أن استجابات الشعوب لهذه الصدمة لم تكن موحّدة؛ ففي بعض الدول، كما في تونس، تم احتواء الصدمة من خلال انتقال سياسي مدعوم بمؤسسات مدنية ونقابية. أما في دول أخرى، كسوريا وليبيا، تحوّلت الصدمة إلى انفجار في الهويات الطائفية والمناطقية، ما أدى إلى انهيار الدولة وبروز العنف. ويُفسر الباحث المغربي خالد بن عيسى ذلك بضعف البنية السياسية الوسيطة في تلك الدول، وغياب الخطاب الجامع الذي يعيد تأطير الصدمة بشكل وطني شامل، مما فتح المجال أمام الأيديولوجيات المتطرفة لاستغلال الفوضى (بن عيسى، 2019، ص. 113).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من منظور علم النفس الجمعي، فإن الشعوب التي تعيش صدمات جماعية تكون في حالة ما بين "الاحتشاد" و"الانقسام"، ويعتمد مسارها على كيفية إدارة الصدمة. وقد أشار الباحث السوري عدنان هاشم في دراسته التحولات النفسية في خطاب ما بعد الثورة السورية إلى أن الشعور بالفقد والخذلان، خاصة بعد العسكرة والتدخلات الخارجية، أدّى إلى تفتت المشاعر الوطنية وتحولها إلى عصبيات ضيقة، فيما يُعرف بـ"الانكفاء الهوياتي بعد الصدمة الكبرى" (هاشم، 2021، ص. 86).

إلى جانب ذلك، لعب الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعي) دورًا نفسيًا مزدوجًا؛ فقد ساعد في خلق وعي مشترك ومشاعر تضامن في بداية الثورات، لكنه ساهم لاحقًا في تأزيم الخطاب العام وبث الذعر والانقسام، خاصة بعد تفجر العنف، مما عزز الصدمة الجماعية بدل احتوائها، كما توضح الباحثة إيمان دندش في دراسة بعنوان الإعلام الرقمي والصدمة الثورية: دراسة نفسية اجتماعية (دندش، 2022، ص. 59).

خلاصة القول إن الربيع العربي لم يكن فقط لحظة سياسية، بل لحظة نفسية بامتياز؛ صدمة هائلة في السلطة، وفي الخوف، وفي المعنى، وفي المستقبل. والفرق بين النجاح النسبي في بعض الدول والفشل الدموي في أخرى يعود إلى قدرة المجتمعات على تحويل الصدمة إلى وعي سياسي ناضج، أو العكس: إلى غريزة انتقام وتفكك. ولهذا فإن مستقبل هذه المجتمعات لا يتوقف على الإصلاح السياسي وحده، بل على إعادة بناء الإنسان بعد الصدمة، عبر التعليم، العدالة، والذاكرة الجمعية.

رابعاً: دور الإعلام في تشكيل الوعي الجمعي بعد الصدمات:

بعد وقوع الصدمات الجماعية، سواء كانت حروبًا أو ثورات أو نكبات، يصبح الإعلام أداة مركزية في تشكيل وإعادة توجيه الوعي الجمعي. إذ لا يقتصر دوره على نقل الأخبار أو توثيق الأحداث، بل يتعدى ذلك إلى إنتاج المعنى الجماعي، وصياغة السردية الرسمية أو المضادة، وتحديد من هو "الضحية"، و"الجلاد"، و"المنقذ"، وفقًا للخطاب السائد. وبالتالي، فإن الإعلام لا يعكس فقط الواقع النفسي والسياسي بعد الأزمات، بل يصنعه ويعيد تركيبه.

في السياقات التي أعقبت الصدمات الكبرى، كنكبة فلسطين 1948، أو الاجتياح الأميركي للعراق 2003، أو الثورات العربية 2011، اضطلع الإعلام بدور مزدوج. فمن جهة، ساهم في الحفاظ على الذاكرة الجمعية من خلال توثيق الحدث وتكراره وتخليده في الخطاب، ومن جهة أخرى، شارك – أحيانًا

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بوعي وأحيانًا دون وعي – في إنتاج استقطابات جديدة، أو إعادة إنتاج مشاعر الخوف والغضب أو حتى الكراهية، وهو ما يعمّق الصدمة بدل احتوائها.

ترى الباحثة ليلى درويش في دراستها الخطاب الإعلامي بعد الصدمات الوطنية أن وسائل الإعلام العربية – خاصة بعد الحروب أو الثورات – غالبًا ما تعيد توجيه وعي الجماهير باتجاه معيّن، إما لتبرير موقف سياسي، أو لترسيخ صورة عدو معين، أو لإنتاج سردية انتقائية للتاريخ، دون إتاحة المجال لسرديات بديلة أو معالجات نفسية حقيقية. وتؤكد أن ذلك يؤدي إلى بناء وعي جماهيري هش، قائم على الانفعال لا التحليل، وعلى الاستقطاب لا المصالحة (درويش، 2020، ص. 87).

من منظور علم النفس الجمعي، فإن المجتمعات الخارجة من صدمة تحتاج إلى خطاب إعلامي يعزز الأمان النفسي والانتماء المشترك، لا أن يكرّس الانقسام أو يعيد إنتاج الخوف. فالتغطيات الإعلامية الموجهة، أو المشحونة بالعاطفة فقط، تحفز ما يسمى في علم النفس السياسي بـ"الاستثارة الجماعية" التي تدفع الجمهور إلى اتخاذ مواقف متطرفة أو أحادية (أبو شعر، 2018، ص. 63). ولذلك، فإن الإعلام قد يتحول إلى "ذاكرة انتقائية" تستدعي جزءًا من الحدث وتُقصي أجزاءً أخرى، تبعًا لأجندات سياسية أو أيديولوجية.

في المقابل، يُمكن للإعلام أن يكون وسيلة فعّالة في إعادة بناء ما بعد الصدمة، إذا تم توظيفه بطريقة مهنية، شفافة، تراعي التعددية والاعتراف المتبادل، وتتيح المجال للضحايا والمهمشين لسرد تجاربهم. وقد أبرزت دراسة أحمد البغدادي عن الإعلام العراقي بعد 2003 أن القنوات الإعلامية التي ركزت على "الجرح الطائفي" عمّقت الانقسام، في حين أن المبادرات الإعلامية التي ركزت على "الذاكرة الوطنية الجامعة" ساعدت – ولو جزئيًا – في استعادة الحد الأدنى من الانتماء الوطني المشترك (البغدادي، 2021، ص. 102).

من جهة أخرى، أصبح الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي قوة حاسمة في تشكيل وعي الأفراد بعد الصدمات، حيث سمح بتداول سرديات غير رسمية، وتوثيق تجارب شخصية، وخلق مساحات جديدة للحوار أو الاحتجاج أو حتى التحريض. وهنا يتفاوت أثر هذا الإعلام حسب البنية الاجتماعية والسياسية؛ ففي بعض الدول كان محفزًا على الوعي النقدي، وفي دول أخرى عزّز التشرذم، وبث الشائعات، وعمّق الأزمة النفسية الجماعية، كما تشير د. نادين المصري في دراستها الوعي الافتراضي بعد الصدمة: الإعلام الرقمي والهوية السياسية (المصري، 2022، ص. 119).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إن الإعلام بعد الصدمات يشبه "المرآة المكسورة" التي يمكن أن تعكس وجوهًا مختلفة للحقيقة. فإذا تم كسرها بعنف السلطة أو الأيديولوجيا، فإنها تنتج صورًا مشوّهة تؤبّد الألم. أما إذا أعيد ترتيبها بعناية مهنية وإنسانية، فإنها تُسهم في التئام الذاكرة وتحفيز الانتماء السياسي الإيجابي. ولهذا، يُعد الإعلام من أهم العوامل التي تحدد مسار المجتمعات: إما نحو التعافي أو نحو الانقسام.

المبحث الثالث: آليات التعافي من الصدمات الجماعية والتحول السياسي.

اولاً: دور المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية:

بعد مرور المجتمعات بأزمات حادة كالحروب، الاحتلال، الثورات، أو الكوارث الكبرى، تصبح الحاجة ملحّة إلى تدخل مؤسساتي شامل يعيد تنظيم النسيج المجتمعي المنكسر، ويُرمم ما خلّفته الصدمة من آثار نفسية، اجتماعية، وسياسية. في هذا السياق، تؤدي المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية دورًا محوريًا لا في استعادة الاستقرار فحسب، بل في إعادة بناء الهوية الوطنية، واستعادة الثقة، وإدارة الذاكرة الجمعية.

تبدأ مهمة المؤسسات السياسية بقدرتها على تقديم اعتراف رسمي بالألم الجمعي، ثم الانتقال إلى سنّ سياسات شاملة تُعالج الجروح المتروكة. فالدولة بعد الأزمات ليست فقط جهازًا إداريًا، بل فاعل رمزي يُمثل "الاعتراف بالكارثة" ويمنحها شرعية المعالجة. تؤكد الباحثة نهى عبد الرزاق في دراستها عن إعادة بناء الدولة بعد الصدمة أن التجربة التونسية بعد الثورة مثّلت نموذجًا مهمًا في استخدام الآليات الدستورية والمؤسساتية، مثل الحوار الوطني وهيئة الحقيقة والكرامة، لإعادة الثقة المجتمعية تدريجيًا، ومعالجة مظالم الماضي ضمن مسار قانوني شفاف (عبد الرزاق، 2018، ص. 91). في المقابل، فإن غياب هذه المؤسسات أو تسييسها كما حدث في ليبيا وسوريا، أدّى إلى تفكك مضاعف وعودة العنف بأشكال أكثر تعقيدًا.

أما المؤسسات الاجتماعية، كالنقابات، منظمات المجتمع المدني، الجمعيات النسوية، والمؤسسات التعليمية، فهي تمثل جسورًا حيوية بين الدولة والمجتمع، وتؤدي وظيفة "الاحتواء الرمزي والعملي" للمتضررين من الصدمة. فالمراكز المجتمعية التي تنظم حوارات، ورشات دعم نفسي، أو مبادرات توثيق الذاكرة، تتيح مساحات للتعبير والتفريغ والتواصل، وهي عناصر ضرورية لتجاوز حالة الإنكار أو العزلة. وقد أبرز الباحث يحيى العامري في دراسته دور المنظمات المدنية في تعافي اليمنيين بعد الحرب أن غياب البنية السياسية الفاعلة دفع نحو بروز أدوار غير تقليدية للجمعيات المدنية، خاصة في المناطق

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المحررة، التي عملت على إعادة دمج الأطفال الجنود، دعم الأرامل، وبناء مبادرات مصالحة محلية ساهمت فعليًا في تخفيف التوتر الاجتماعي (العامري، 2021، ص. 106).

إلى جانب ذلك، تلعب المؤسسات الدينية دورًا بالغ الأهمية، بحكم مكانتها العاطفية والثقافية في المجتمعات، خصوصًا تلك التي تشهد انهيارًا في السلطة السياسية أو تهتكًا في الثقة المدنية. وهنا، تكون المؤسسات الدينية أمام خيارين: إما إعادة إنتاج الانقسام عبر خطابات التعبئة الطائفية والتحريض، أو الانخراط في مشروع مصالحة حقيقي، يستند إلى قيم العفو، الرحمة، والعدالة الروحية. ففي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، كان لرجل الدين ديزموند توتو، من خلال "لجنة الحقيقة والمصالحة"، دور فاعل في دمج الإيمان بالمغفرة داخل المسار الوطني للعدالة الانتقالية، مما ساهم في خفض منسوب الانتقام المجتمعي. أما في السياق العربي، فقد أشار الباحث محمود العكاشي إلى أن دور المؤسسات الدينية في العراق بعد 2003 كان متضاربًا؛ ففي حين تبنّت بعض المرجعيات خطابًا وطنيًا جامعًا، شاركت أخرى – للأسف – في تكريس الخطاب الطائفي وتوجيه الجمهور نحو العزلة والانقسام (العكاشي، 2019، ص. 67).

يتضح من ذلك أن المؤسسات الثلاث تمثل "مثلثًا تكامليًا" في إدارة ما بعد الصدمة: المؤسسات السياسية تضع الإطار الرسمي والقانوني، المؤسسات الاجتماعية تعالج النسيج الأهلي والإنساني، بينما تضخ المؤسسات الدينية المعنى والشرعية الرمزية. ويكون النجاح في التعافي مرهونًا بمستوى التنسيق والحياد والشفافية في عمل هذه المؤسسات، ومدى قدرتها على تمثيل الجميع، لا فئة دون أخرى.

إن المجتمعات الخارجة من صدمة جماعية لا تحتاج فقط إلى مساعدات مادية أو إجراءات إدارية، بل إلى "هندسة رمزية" تعيد للناس شعورهم بالأمان، بالعدالة، وبالانتماء إلى كيان جامع. ولهذا، فإن فشل هذه المؤسسات في أداء أدوارها لا يؤدي فقط إلى استمرار الجرح، بل إلى إعادة إنتاج الصدمة في صور جديدة، غالبًا ما تكون أشد فتكًا.

ثانياً: نماذج في التعافي الوطني: ألمانيا ما بعد الحرب وجنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري:

شهد التاريخ الحديث نماذج بارزة للتعافي من الصدمات الجماعية العميقة، لعل من أبرزها تجربتا ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وجنوب إفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري. تمثل هاتان التجربتان نموذجين متكاملين في إدارة الصدمة الوطنية من خلال اعتماد آليات مؤسسية ونفسية متكاملة لإعادة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بناء الوعي الوطني وترميم النسيج الاجتماعي الممزق، وهو ما جعل منهما مرجعًا عالميًا في العدالة الانتقالية والمصالحة الشاملة.

في الحالة الألمانية، عاشت البلاد بعد عام 1945 صدمة جماعية هائلة بفعل الهزيمة العسكرية الكاملة، وانكشاف جرائم النظام النازي، وتدمير المدن الكبرى، وانقسام الوطن بين شرق وغرب، وتهجير الملايين. وقد كان التحدي الأكبر أمام الدولة الألمانية يتمثل في كيفية إعادة بناء الهوية الوطنية على أنقاض خطاب شمولي دموي. وقد بدأت عملية التعافي بما يُعرف بـ"اجتثاث النازية"، حيث تم تفكيك المؤسسات النازية، ومحاكمة المسؤولين في محاكم نورمبرغ، ليس فقط لتأدية العدالة، بل لتقديم اعتراف علني بالجرم التاريخي الجماعي. ثم جاء دور التربية والتعليم والإعلام لتأطير الذاكرة بشكل نقدي يربط الماضي بالحاضر. وكما تشير الباحثة نادية أبو صالح في دراستها "التأهيل النفسي والسياسي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية"، فإن مناهج التعليم الجديدة ركزت على التثقيف الديمقراطي وتعزيز التفكير النقدي وتفكيك خطاب الكراهية (أبو صالح، 2017، ص. 51). وفي الوقت نفسه، تم دعم الاقتصاد من خلال خطة مارشال، ما ساعد على ربط الاستقرار الاقتصادي بالتسوية السياسية. تشير الباحثة الجزائرية فاطمة لعزيزي في كتابها "ألمانيا بعد النازية" إلى أن الاعتراف بالذنب لم يكن تلقائيًا، بل جاء بعد صراعات داخلية طويلة، وأن التحول الحقيقي حصل مع الجيل الثاني والثالث الذي طالب بالاعتراف الكامل بالهولوكوست، ودمج الذاكرة في الهوية الجديدة (لعزيزي، 2019، ص. 67).

أما في جنوب إفريقيا، فقد واجهت الدولة ما بعد 1994 صدمة من نوع مختلف، تمثلت في عقود طويلة من القهر والفصل العنصري العرقي، حيث حُرم السود من حقوق المواطنة الأساسية، وتعرضوا لقمع وحشي ممنهج. ورغم احتمال نشوب حرب أهلية بعد انتهاء حكم البيض، فإن البلاد اتجهت نحو نموذج فريد في العدالة الانتقالية، تمثل في تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة" بقيادة القس ديزموند توتو، والتي أتاحت للجناة والضحايا مواجهة علنية مشروطة بالاعتراف بالحقائق وطلب الصفح. وفقًا لدراسة الباحث المصري محمد أبو المجد في "العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا"، فإن هذه اللجنة لم تحقق فقط مصالح قانونية، بل ساهمت في تفكيك ثقافة الانتقام، وفتح المجال لخطاب وطني جديد يرتكز على قيم التعدد والقبول والمساواة (أبو المجد، 2020، ص. 88). وقد ساعدت القيادة الرمزية لنيلسون مانديلا، الذي رفض الانتقام بعد 27 سنة من السجن، في منح المشروع بعدًا أخلاقيًا وإنسانيًا، عزّز من ثقة المجتمع بنفسه وبمؤسساته. وتؤكد الباحثة التونسية سارة بن محمود أن وسائل الإعلام، والخطاب الثقافي، والتعليم في جنوب إفريقيا ركزت على رواية الألم لا لتثبيت الكراهية، بل لتحويل الذاكرة إلى

طاقة بنّاءة (بن محمود، 2021، ص. 102). كما عملت منظمات المجتمع المدني على دعم الضحايا وتوثيق الروايات، بينما حافظت الدولة على استقلال القضاء وشرعت بإصلاحات هيكلية، خاصة في مؤسسات الأمن، لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

تجمع التجربتان في جوهرهما على أن التعافي من الصدمة لا يتم عبر النسيان أو الإنكار، بل عبر الاعتراف، الحوار، والإصلاح الشامل. وبينما اعتمدت ألمانيا على العدالة القضائية و"الذاكرة النقدية"، راهنت جنوب إفريقيا على "العدالة التصالحية" و"الاعتراف التبادلي"، وهو ما يفتح آفاقًا للمجتمعات العربية التي تعاني من أزمات مشابهة. وكما يؤكد الباحث العراقي بشار الدليمي في دراسة مقارنة بعنوان "نماذج العدالة الانتقالية: من أوروبا إلى إفريقيا"، فإن ما يجمع النموذجين هو الجمع بين الاعتراف العلني بالصدمة، ووجود قيادة سياسية ومؤسساتية قادرة على ضبط المسار وعدم ترك المجتمع يتآكل في دوامة اللوم والكراهية (الدليمي، 2022، ص. 109).

ثالثا: التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء مصالحة بعد الصدمة:

تواجه الدول العربية التي مرت بصدمات جماعية – مثل الحروب الأهلية، الثورات، الاحتلالات أو الانقلابات – تحديات هيكلية ونفسية وسياسية تجعل من بناء مصالحة وطنية شاملة أمرًا بالغ الصعوبة. فالمصالحة لا تتحقق بمجرد توقيع اتفاق سياسي أو وقفٍ لإطلاق النار، بل هي عملية عميقة تتطلب تفكيك رواسب الصدمة، وترميم العلاقات بين الجماعات، وإعادة إنتاج الوعي الوطني على أسس جديدة من الاعتراف والعدالة. غير أن التجارب العربية، من العراق إلى سوريا، ومن اليمن إلى ليبيا، تشير إلى أن المسارات نحو المصالحة غالبًا ما تُعطّل أو تُفرغ من محتواها، إما بسبب غياب الإرادة السياسية، أو نتيجة للتدخلات الخارجية، أو لهيمنة سرديات الإقصاء والثأر.

من أبرز التحديات البنيوية التي تعيق المصالحة العربية بعد الصدمة هو غياب العدالة الانتقالية المؤسسية، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي أو الرمزي. ففي كثير من الحالات، لم يتم فتح ملفات الانتهاكات الكبرى، ولا الاعتراف الرسمي بالضحايا، كما لم تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجماعية. ويؤدي هذا الإنكار أو التجاهل إلى تعميق مشاعر الغضب الجماعي، وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب. تشير دراسة للباحث التونسي نزار المهيري بعنوان تعطّل العدالة الانتقالية في تونس: من المسار إلى المأزق، إلى أن الصراعات السياسية داخل النخب، وتحالفات المصالح القديمة، أدت إلى تجميد ملفات العدالة، مما أعاد إنتاج الاستقطاب بدل المصالحة (المهيري، 2021، ص. 73).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

كذلك، تُعد الانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية تحديًا نفسيًا–سياسيًا خطيرًا في المجتمعات التي خرجت من صدمة عنف أهلي. ففي العراق وسوريا واليمن، تم توظيف الهوية الطائفية كسلاح في الصراع، مما جعل الهوية الوطنية نفسها موضع نزاع. وتؤكد الباحثة اللبنانية رنا عبود في دراستها الهوية بعد الحرب: الطائفية كعائق للمصالحة أن غياب خطاب جامع يعترف بالتنوع دون قمعه، وتغوّل الخطاب الطائفي في المؤسسات والإعلام، أعاق أي إمكانية لبناء سردية وطنية موحّدة قادرة على احتواء الجميع (عبود، 2019، ص. 91).

من التحديات الأخرى أيضًا ضعف الثقة في الدولة ومؤسساتها، خاصة في ظل تاريخ طويل من القمع، والفساد، والتهميش، وتوظيف العدالة لخدمة النظام السياسي. وهذا ما يجعل الضحايا والناجين غير قادرين على تصديق أي مسار تصالحي تقوده الدولة، ما لم تُرافقه خطوات فعلية لإصلاح الأجهزة الأمنية، وتضمين المجتمعات في عملية العدالة والمحاسبة. كما أن غياب الإعلام المهني، واستمرار التضليل الإعلامي والتجييش العاطفي، يعمّق الانقسامات ويحول دون خلق مناخ ثقافي يسمح بالحوار والتعافي.

إضافة إلى ذلك، فإن التدخلات الخارجية والإقليمية تشكل عائقًا كبيرًا أمام أي مصالحة داخلية عربية. ففي كثير من الأحيان، ترتبط القوى المتصارعة بداعمين خارجيين يملون الشروط، ويعرقلون أي تسوية تهدد مصالحهم. ويذكر الباحث المغربي مراد الرياحي في كتابه فشل التسويات في العالم العربي أن العامل الخارجي يتقاطع مع الهويات المحلية في تغذية الصراعات بدل حلّها، ويمنع بناء إرادة وطنية مستقلة للمصالحة (الرياحي، 2020، ص. 55).

وأخيرًا، فإن الفقر في الخبرات المحلية بمجال العدالة الانتقالية، وغياب النماذج العربية الناجحة، وضعف دعم المنظمات الدولية بشكل غير مشروط، يجعل كثيرًا من مسارات المصالحة مجرد شعارات شكلية، تُستغل أحيانًا كغطاء للعودة إلى النظام القديم، دون أي تغيير حقيقي في البنية السلطوية أو الاعتراف بجذور الألم الجمعي.

خلاصة القول إن المصالحة بعد الصدمة في العالم العربي تواجه عراقيل مركبة، تبدأ من غياب الإرادة وتنتهي بتعقيد البنية الاجتماعية والنفسية. ومن دون تبنّي منهجية شاملة تشمل الاعتراف، العدالة، الإصلاح، وضمان عدم التكرار، فإن المصالحة ستظل بعيدة المنال، وسيتحول الألم غير المعالج إلى وقود لدورات جديدة من العنف.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الخاتمة:

في ضوء ما تقدّم من تحليل نفسي–سياسي معمّق، يتّضح أن الصدمة الجماعية ليست مجرّد حالة عابرة تمرّ بها الشعوب إثر الكوارث أو الحروب أو الثورات، بل هي تحوّل جذري في الوعي الجمعي، وفي أنماط الانتماء، وفي البنى السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد أظهرت دراسات علم النفس السياسي أن الصدمة لا تؤثر فقط على الفرد ككائن نفسي، بل تعيد تشكيل تصورات الجماعة عن ذاتها وعن الآخر، وتؤسس لخطابات جديدة قد تدفع بالمجتمع نحو الانقسام أو نحو التعافي، بحسب كيفية إدارتها.

لقد برهنت التجارب الحديثة، سواء في العالم العربي أو خارجه، أن التحولات السياسية الكبرى لا تنفصل عن الاستجابات النفسية الجمعية، وأن تجاهل البعد النفسي للحدث الصادم يؤدي غالبًا إلى إعادة إنتاج التوتر بأشكال مختلفة. ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول كألمانيا وجنوب إفريقيا في بناء مصالحة وطنية مستندة إلى الاعتراف بالذاكرة والعدالة الانتقالية، أخفقت دول أخرى – لا سيما في المنطقة العربية – في الوصول إلى تسوية شاملة بسبب تعقيد البنى الاجتماعية، وهيمنة الخطابات الإقصائية، وغياب المؤسسات القادرة على احتواء الانقسامات ما بعد الصدمة.

ويُظهر البحث بوضوح أن أدوات بناء مستقبل أكثر استقرارًا لا تكمن فقط في المعالجات السياسية أو الأمنية، بل تتطلب أيضًا إعادة تأهيل نفسي وثقافي، وتأسيس خطاب إعلامي ومجتمعي جامع، وتعزيز ثقافة الاعتراف بدل الإنكار، والعدالة بدل الانتقام. كما يلعب كل من التعليم، والإعلام، والمؤسسات الدينية والمدنية أدوارًا محورية في تشكيل السرديات ما بعد الأزمات.

لذلك، فإن الحاجة اليوم ماسّة إلى تبنّي مقاربة متعددة التخصصات في فهم التاريخ السياسي الحديث من منظور الصدمة والتعافي، تتكامل فيها العلوم السياسية مع علم النفس، والسوسيولوجيا، وعلوم الإعلام، من أجل الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة التحولات السياسية ما بعد الكارثة. إن مستقبل المجتمعات الخارجة من الأزمات لن يُبنى على القوة فقط، بل على الذاكرة، والمصالحة، والاعتراف، وتلك هي شروط الاستقرار الحقيقي والدائم.

المصادر:

[1] أبو المجد، محمد (2020). العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا: نموذج للمصالحة الوطنية بعد الصراع. مركز الأهرام للدراسات السياسية, القاهرة.

[2] أبو شعر، كمال (2018). الإعلام والسيكولوجيا الجماعية في مرحلة ما بعد الحرب: سوريا نموذجًا. دار نون, بيروت.

[3] أبو صالح، نادية (2017). التأهيل النفسي والسياسي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بيرزيت, فلسطين.

[4] البغدادي، أحمد (2021). دور الإعلام في تعزيز الانقسام أو المصالحة بعد الصدمة: تحليل مضمون في الإعلام العراقي. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بغداد, العراق.

[5] الدليمي، بشار (2022). نماذج العدالة الانتقالية: من أوروبا إلى إفريقيا. مجلة السياسة المقارنة، جامعة بغداد, العراق.

[6] الرياحي، مراد (2020). فشل التسويات في العالم العربي: الديناميات الداخلية والخارجية. دار الطليعة, الدار البيضاء.

[7] العامري، يحيى (2021). دور المنظمات المدنية في تعافي اليمنيين بعد الحرب: دراسة ميدانية في عدن وتعز. مركز صنعاء للدراسات, صنعاء.

[8] العكاشي، محمود (2019). الخطاب الديني وإدارة الصراع الطائفي في العراق بعد 2003. الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت.

[9] المصري، نادين (2022). الوعي الافتراضي بعد الصدمة: الإعلام الرقمي والهوية السياسية. المركز العربي للأبحاث النفسية, دمشق.

[10] المهيري، نزار (2021). تعطّل العدالة الانتقالية في تونس: من المسار إلى المأزق. مجلة القانون والسياسة، جامعة قرطاج, تونس.

[11] بن عيسى، خالد (2019). الدولة والهوية في زمن الفوضى: تحولات ما بعد الربيع العربي. المركز المغربي للأبحاث السياسية, الدار البيضاء.

[12] بن محمود، سارة (2021). السردية الوطنية والعدالة بعد الأزمات: حالة جنوب إفريقيا. مجلة أفق الفكر, تونس.

[13] درويش، ليلى (2020). الخطاب الإعلامي بعد الصدمات الوطنية: دراسة حالة الإعلام المصري بعد ثورة يناير. مركز الأهرام للدراسات الإعلامية, القاهرة.

[14] صقر، أماني (2015). الصدمات النفسية وآثارها على القرار الجمعي: حالة الربيع العربي. مركز دراسات التحول الديمقراطي, القاهرة.

[15] عبود، رنا (2019). الهوية بعد الحرب: الطائفية كعائق للمصالحة في لبنان وسوريا. مركز الدراسات السياسية, بيروت.

[16] كرم، سعاد (2017). العدوى الانفعالية والوعي الجماعي في الحركات الاحتجاجية: مقاربة نفسية للثورات العربية. مجلة علم النفس العربي, بيروت.

[17] لعزيزي، فاطمة (2019). ألمانيا بعد النازية: من الصدمة إلى الديمقراطية. دار الوعي الأكاديمي, الجزائر.

[18] هاشم، عدنان (2021). التحولات النفسية في خطاب ما بعد الثورة السورية. جامعة حلب (رسالة دكتوراه غير منشورة), حلب.

[19] Alexander, Jeffrey C. (2004). Toward a Theory of Cultural Trauma. Cultural Trauma and Collective Identity, University of California Press, Berkeley.

[20] Bandura, Albert (1977). Social Learning Theory. Prentice Hall, Englewood Cliffs.

[21] Bar-Tal, Daniel (2007). Sociopsychological foundations of intractable conflicts. American Behavioral Scientist, USA.

[22] Cohen, Stanley (2001). States of Denial: Knowing about Atrocities and Suffering. Polity Press, Cambridge.

[23] Festinger, Leon (1957). A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford University Press, Stanford.

[24] Herman, Judith (1997). Trauma and Recovery. Basic Books, New York.

[25] Kelman, Herbert C. (1999). The interdependence of Israeli and Palestinian national identities. Journal of Social Issues, USA.

[26] Neuman, W. Lawrence (2014). Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches. Pearson Education, Boston.

[27] Schaal, Susanne & Elbert, Thomas (2006). Ten years after the genocide: Trauma confrontation and posttraumatic stress in Rwandan adolescents. Journal of Traumatic Stress, USA.

[28] Tajfel, Henri & Turner, John C. (1986). The Social Identity Theory of Intergroup Behavior. Psychology of Intergroup Relations, Chicago.